

التقرير السنوي للجنة المراجعة عن نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية بالشركة للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ م لشركة الأشغال الميصرية التجارية

أولاً : نبذه مختصرة عن لجنة المراجعة :

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكل بقرار من مجلس ادارة الشركة وفقا الى ما نصت اليه احكام المادة (٤٧) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية وتختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها ، وكذلك السياسات المحاسبية والاشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وقد تم تعيين اللجنة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٨ م وتتألف لجنة المراجعة من (٣) ثلاثة أعضاء وهم

١. السيد/ حامد عبدالله حامد الضويحي – رئيساً.

٢. السيد/ يحيى زكريا الدرعان - عضواً.

٣. السيد/ محمد حمدي احمد محمد - عضواً.

وتنتهي مدة عضويتهم بتاريخ انتهاء دورة المجلس الحالي

ثانياً : أداء لجنة المراجعة للعام المالي ٢٠٢٤ م

قامت لجنة المراجعة خلال العام ٢٠٢٤ م بعقد عدد من الاجتماعات الخاصة بأعمال مراقبة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والتي نعرض ادناه موجزا عن الاعمال التي قامت لجنة المراجعة بمتابعتها خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ م، وكان اجتماعات اللجنة خلال العام عدد ٥ اجتماعات والتي تتفق مع خطة اللجنة المعتمدة والمتفقة مع لائحة حوكمة الشركات وهي كما يلي :

- ١- اجتماع لجنة المراجعة رقم ١ المنعقد في مقر الشركة الرئيسي عن طريق وسائل التقنية الحديثة بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٢٨ م
- ٢- اجتماع لجنة المراجعة رقم ٢ المنعقد في مقر الشركة الرئيسي عن طريق وسائل التقنية الحديثة بتاريخ ٢٠٢٤/٠٦/٠٩ م
- ٣- اجتماع لجنة المراجعة رقم ٣ المنعقد في مقر الشركة الرئيسي عن طريق وسائل التقنية الحديثة بتاريخ ٢٠٢٤/٠٨/٢٥ م
- ٤- اجتماع لجنة المراجعة رقم ٤ المنعقد في مقر الشركة الرئيسي عن طريق وسائل التقنية الحديثة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٨ م
- ٥- اجتماع لجنة المراجعة رقم ٥ المنعقد في مقر الشركة الرئيسي عن طريق وسائل التقنية الحديثة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٩ م



ثالثاً مهام ومسئوليات لجنة المراجعة :

أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وأبرزها :

- ١- مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية للعام المالي ٢٠٢٤م.
- ٢- الاشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٤م.
- ٣- تقييم أداء وقوة النظام المالي خلال العام ٢٠٢٤م.
- ٤- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تقارير المراجعة الداخلية.
- ٥- اجتمعت اللجنة منفردة مع مراجع الحسابات القانوني.
- ٦- دراسة جميع صفقات الأطراف ذات الصلة كما حددتها النظم والقواعد واللوائح المطبقة.
- ٧- دراسة مدى فاعلية عملية تحديد المخاطر الهامة لنشاط الشركة وتقييمها وإعداد التقارير عنها وأسلوب إدارة الشركة لتلك المخاطر ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة .
- ٨- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١م وملاحظات المراجع على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها ونتائج مراجعة العام المالي للشركة مع المراجعين الخارجيين وممثلي الإدارة المناسبين ورفع التوصية للنظر باعتمادها إلى مجلس الإدارة .
- ٩- الاشراف على مراجع الحسابات.
- ١٠- دراسة خطاب الإدارة الصادر من مراجع الحسابات.
- ١١- دراسة تقارير الالتزام التي تعكس مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية ومتابعة تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقارير.
- ١٢- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنوياً.
- ١٣- فضلاً عن المسؤوليات المذكورة بعالية تأخذ لجنة المراجعة على عاتقها تنفيذ أي مهام آخر توكلها إليها مجلس الإدارة وتقدم للمجلس تقريراً دورياً عما قامت به اللجنة من عمليات فحص وتوصياتها في هذا الشأن.
- ١٤- إقرار تقرير مراجع الحسابات الخارجي للعام المالي ٢٠٢٤م.
- ١٥- دراسة عروض مراجع الحسابات وتوصية اللجنة الى المجلس بشأن المحاسب القانوني المرشح والتوصية للجمعية العامة للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م

رابعاً : نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر :

- ١- الإجراءات الرقابية وفعاليتها في غاية الأهمية وتلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشركة وإدارة الشركة مسؤولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية
- ٢- يستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة وبقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محدودة
- ٣- تم تصميم نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارة مخاطر عدم تحقيق الأهداف وليس لتفاديها وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها .
- ٤- لجنة المراجعة تراجع بشكل دوري التقارير التي تعد من المراجعين الداخليين والخارجيين وتتضمن هذه التقارير تقييم لكفاية وفعالية الرقابة الداخلية.



خامساً : رأى لجنة المراجعة :

استناداً على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة في عام ٢٠٢٤م من قبل كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمراجعين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر ترى لجنة المراجعة سلامة وفعالية كفاءه الضوابط المالية والتشغيلية والداخلية وإدارة المخاطر وأنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤م بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية للشركة .

كما ترى لجنة المراجعة أن نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر المطبقة في الشركة خلال العام المالي ٢٠٢٤ ذات فاعلية وكفاية مناسبة لحجم ونشاط الشركة، ولا توجد لديها أي ملاحظات جوهريّة أو قصور في إجراءات الرقابة الداخلية

سادساً: الخاتمة :

تؤيد لجنة المراجعة التأكيدات والاقراءات السنوية من قبل الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية بعدم وجود أي قصور قد يؤثر على التقارير المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١م وتؤكد اللجنة بأن الشركة لديها نظام رقابة داخلية سليم وفعال بدرجة معقولة من حيث التصميم والتطبيق ولا يوجد شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وخلال العام لم يكن هناك ملاحظات جوهريّة تتعلق بفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة – علماً بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً .

والله الموفق ،،،،،

رئيس اللجنة
أ. حامد عبدالله الضويحي

